مشـــــاريع الإســـكان الاجتمـــاعي و"دبلوماسية القلب" في تركيا

كتبه عبد القادر ديفيلي | 18 فبراير ,2023

ترجمة وتحرير: نون بوست

لقد تسبب زلزال غولجوك في معاناة مؤلمة للغاية بسبب أن تركيا لم يكن لديها سياسة إسكان اجتماعي فعالة قبل عام 2002؛ حيث بدت تركيا في ذلك الوقت غير قادرة على تقديم حتى الحد الأدنى من المساعدة المطلوبة للأشخاص الذين تضرروا من الزلزال، وتحولت إلى دولة رعاية اجتماعية استباقية يمكنها بناء منازل منكوبة في أوقات قياسية من خلال الوقوف إلى جانب شعبها مباشرة بعد الكوارث.

في السنوات الأولى للجمهورية؛ لم تكن هناك حاجة ماسة للإسكان في المدن، حيث لم تكن هناك حركة هجرة مكثفة من القرية إلى المدينة في بلدنا. ومن الأمثلة على ممارسات السياسة الاجتماعية القليلة في هذه الفترة؛ سياسات الإسكان التي تم تنفيذها لتعيين موظفي الخدمة المدنية في أنقرة وإعادة إعمار المدينة نتيجة لزلزال أرزينجان.

بعد زلزال غولجوك في عام 1999؛ كان الأمر مؤلمًا للغاية حيث لم يكن لدى تركيا سياسة إسكان اجتماعي فعالة قبل عام 2002. في ذلك الوقت؛ حشدت تركيا – التي بدت وكأنها دولة غير قادرة على تقديم حتى الحد الأدنى من المساعدات للأشخاص الذين تضرروا من الزلزال – كل وسائلها لمساعدة شعبها بعد الكوارث التي حدثت في العديد من المدن مثل مثل أنطاليا وإزمير وكاستامونو

وجيرسون، وعززت من بنيتها التحتية ومرافقها الاجتماعية في أوقات قياسية، وتحولت إلى دولة رعاية اجتماعية استباقية يمكنها بناء مساكن في حالات الكوارث معًا.

ومن أبرز الأمثلة على هذا التحول أن شركة توكي العقارية، التي تأسست عام 1981، أنشأت فقط 43 ألفًا و145 منزلًا حتى عام 2003، بينما أنتجت مليون و170 ألف منزل في 19 عامًا بين 2003-2022، وأطلق الرئيس رجب طيب أردوغان في 13 أيلول/سبتمبر 2022 مشروع إسكان اجتماعي لذوي الدخل المنخفض الذين لا يملكون منزلًا أو لا يستطيعون إثبات مكان عمل.

ممارسات الإسكان الاجتماعي في قرن تركيا

إن حقبة الألفية، التي دخلناها قبل 23 عاما، كانت فترة عُرفت بالأزمات وأنها مسرح للعديد من الاضطرابات الاقتصادية والسياسية الكبيرة والصغيرة. على سبيل المثال؛ تسببت الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت في عام 2008، ووباء كوفيد -19 الذي بدأ في عام 2019 وعصف بجميع البلدان وأدى إلى توقف الاقتصادات – إذا جاز التعبير -؛ في أضرار جسيمة. وفي حين أن آثار هذه الأزمات – التي لها آثار مروعة على نطاق عالمي – لم يتم التغلب عليها بالكامل بعد، فإن الحرب الروسية الأوكرانية التي اندلعت في شباط/ فبراير 2022 جعلت الوضع الحالي أسوأ.

وأدى اضطراب سلسلة الإمداد العالمية بالغذاء والسلع والطاقة إلى ارتفاع قياسي في الأسعار في العديد من السلع والخدمات، مما أدى إلى فترة تضخم في جميع أنحاء العالم، وتسبب هذا الوضع في انخفاض خطير في مستويات الرفاهية لذوي الدخل المنخفض في بلدنا وكذلك في جميع أنحاء العالم.

> في الوقت الذي تشتد فيه الاضطرابات الاقتصادية العالمية، فإن هذا المشروع العملاق – الذي بدأ تحت قيادة الرئيس أردوغان – له قيمة كبيرة من حيث إظهار قوة الحالة الاجتماعية

وأدت زيادة تكاليف الطاقة والمدخلات في بلدنا وكذلك في بقية العالم، بسبب آثار هذه السلبيات العالمية، إلى زيادات غير مرغوب فيها في أسعار المنازل المعروضة للبيع والإيجارات، كما هو الحال في العديد من القطاعات. وعلى الرغم من أن جزءًا كبيرًا من هذه الزيادة يرجع إلى التضخم الانتهازي؛ فمن المعروف أن الوضع الحالي يضع عبئًا كبيرًا على الفئات ذات الدخل المنخفض بشكل خاص.

وفي هذه المرحلة، تهدف جمهورية تركيا إلى إيجاد حل لمشكلة محدودي الدخل وأقارب الشهداء

والمحاربين القدامى، والشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و30 عامًا، وذلك بإضافة مشكلة جديدة إلى أدوات السياسة الاجتماعية الخاصة بها؛ فقد نفذت أكبر مشروع سكني جماعي في تاريخ الجمهورية؛ حيث يهدف مشروع الإسكان الاجتماعي طويل الأجل، والذي تم إطلاقه في 13 أيلول/ سبتمبر 2022 باسم "بيتي الأول، مكان عملي الأول"، إلى جعل الشرائح ذات الدخل المنخفض والمحرومين الذين لا يمتلكون منزلًا أو أرضًا أو أصحاب مكان عمل من خلال تقديم مدد طويلة مثل عشرين سنة وأقساط مريحة وهو مشروع طموح وشامل تم تطويره لغرضه ضمن نطاق هذا المشروع، الذي تم وضع أساساته في 81 محافظة تركية، وسيتم تقديم 500 ألف سكن اجتماعي، ومليون أرض سكنية، و50 ألف مكان عمل للمواطنين المحتاجين وذوي الدخل المنخفض.

في مشروع "بيتي الأول، مكان عملي الأول" الذي يهدف إلى الانتهاء على مراحل، من المقرر الانتهاء من أول 250 ألف منزل في غضون عامين وتسليمها إلى المستفيدين.

في الوقت الذي تشتد فيه الاضطرابات الاقتصادية العالمية، فإن هذا المشروع العملاق – الذي بدأ تحت قيادة الرئيس أردوغان – له قيمة كبيرة من حيث إظهار قوة الحالة الاجتماعية لجمهورية تركيا للعالم أجمع، فباستثناء استثمارات البنية التحتية لمشاريع الإسكان التي تقام على الأراضي العامة وتكاليف القروض طويلة الأجل التي سيتم تقديمها من البنوك العامة، فإنه من المهم للغاية التأكيد على جزءًا كبيرًا من العطاءات – حتى 40 بالمئة – سيكون مدعومًا من الدولة، وبينما سيتمكن المواطنون المؤهلون من الوصول إلى مساكن 2+1 بخطة دفع تمتد إلى 240 شهرًا وأقساط شهرية قدرها 2000 ليرة، ومساكن 3+1 مع أقساط شهرية بـ3 آلاف و187 ليرة، مع مع إمكانية شراء البنية التحتية الجاهزة بمساحات 350 إلى 500 متر مربع بأقساط تبدأ من 1604 ليرات، مع استحقاق لـ 10 سنوات، وسيتم تقديمها بدون فوائد.

وفي المسكن الاجتماعي المزمع بناؤه ضمن هذا النطاق تم تخصيص 20 بالمئة كحصة للشباب، و20 بالمئة للمتقاعدين، و5 بالمئة لأقارب الشهداء والمحاربين القدامى، و5 بالمئة للمواطنين ذوي الإعاقة بنسبة 40 بالمئة فأكثر، وبالتالي يتم توسيع شمولية هذا المشروع وتمكين جميع الشرائح من الوصول إلى مساكن عالية الجودة ورخيصة.

أحد المظاهر الأخرى لتطور تركيا إلى دولة رفاهية اجتماعية هو رد فعلها وموقفها الاستباقي نتيجة للكوارث. على سبيل المثال؛ تم تسليم المنازل التي بنيت بدلًا من المنازل التي دمرتها حرائق الغابات في أنطاليا إلى المستفيدين منها بعد عام واحد فقط من هذه الكارثة. علاوة على ذلك؛ قامت الدولة بتغطية 66 بالمئة من تكلفة بناء هذه المنازل المبهرة بعمارتها، وتم توزيع المبلغ المتبقي على مدى استحقاق 18 عامًا، مع فترة سماح مدتها سنتان.

وتم عرض نهج مماثل بعد زلزال إزمير، وتم تسليم المرحلة الأولى من إجمالي 5،074 وحدة مستقلة تقرر بناؤها، في غضون عام، كما وعد بإجمالي 741 وحدة مستقلة، بما في ذلك 596 مساكن و145 مكان عمل. الدولة التي تقدم هذه المنازل لضحايا الزلزال للمستفيدين على أقساط تبدأ من 740 ليرة إلى 1،20 ليرة، ووفق خطة سداد مدتها 20 عامًا مع فترة سماح مدتها سنتان، قد تحملت جزءًا كبيرًا من التكلفة هنا.

أيضًا من الممكن رؤية أمثلة على الممارسات السابقة للدولة في العديد من المدن مثل ملاطية وإيلازيغ وفان، وخاصة في كاستامونو بوزكورت وجيريسون ديريلي، التي تعرضت لكوارث فيضانات مؤخرًا.

دبلوماسية القلب في مجال الإسكان

الاجتماعي

سيكون من الأصح أن نطلق على دبلوماسية الإسكان الاجتماعي التي تطبقها جمهورية تركيا في سياق العلاقات الدولية اسم "دبلوماسية القلب" بدلًا من القوة الناعمة، لأن تركيا لا تنوي فرض أي أفكار بشكل مباشر أو غير مباشر على دول أخرى، وخاصة الدول الشقيقة والصديقة التي تمد يد العون إليها، ولكن كشرط من جذورها العريقة ومعتقداتها؛ فهي تهدف فقط إلى التخفيف من متاعبها، وأن تجعل المظلوم والمحتاج يبتسمون، وكدليل على كلمة "تركيا ليست فقط عن تركيا"، نقدم ممارسات الإسكان الاجتماعي من آسيا إلى إفريقيا، وخاصة إلى الدول الشقيقة والصديقة التي تنتمي إلى "جغرافية قلبنا"؛ إنه يفعل ذلك بهذه المشاعر والأفكار في كل الأراضي المضطهدة من إفريقيا إلى أوروبا.

من خلال "دبلوماسية القلب" هذه التي نُفذت في مجال الإسكان الاجتماعي، لمست بلادنا قلوب ليس فقط المحتاجين ولكن أيضًا جميع الناس في هذه البلدان من خلال إنتاج العديد من المساكن الاجتماعية في أجزاء مختلفة من العالم مثل ألبانيا وفلسطين وإندونيسيا والصومال وسريلانكا وسوريا. من أحدث الأمثلة على هذه الدبلوماسية القلبية مشروع الإسكان الاجتماعي الذي تم تنفيذه بعد كارثة الزلزال الذي وقع في 21 أيلول سبتمبر و26 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019 في لاك بألبانيا. وعلى الرغم من أنه تم إنشاء المشروع في فترة الوباء؛ فقد تم بناء 522 مسكنًا و37 وحدة تجارية وملاعب أطفال ومشروع مرآب للسيارات يتسع لـ 375 سيارة، والتي تم تسليمها بعد 13 شهرًا فقط من وضع حجر الأساس، وهو ما عزز جسور الصداقة بين البلدين.

> نطاق وانتشار ممارسات تركيا القائمة على دبلوماسية القلب في مجال دبلوماسية الإسكان الاجتماعي لهما أهمية كبيرة من حيث إظهار قوة تركيا كدولة رفاهية اجتماعية.

باكستان هي إحدى الدول التي تنتشر فيها دبلوماسية القلب وممارسات الإسكان الاجتماعي، ففيها تم بناء ما مجموعه 4620 منزلًا في 5 ولايات من خلال شركة "توكي" وتم تسليمها للمحتاجين، وتم تشغيل عشرات المدارس والمساجد والمراكز الصحية والمراكز العامة ومراكز التسوق والصالات الرياضية للجمهور باعتبارها منشآت اجتماعية. وبالمثل في إندونيسيا؛ أثمرت دبلوماسية الإسكان الاجتماعي، فقد أنشأت شركة "توكي" قرية بالإضافة إلى 50 ألف منزلا في منطقة باندا آتشيه لأولئك الذين فقدوا منازلهم في الزلزال والتسونامي في البلاد، إضافة إلى بناء 500 منزل في قرية في سريلانكا تضررت في نفس الكارثة.

ولم يكن الأمر مختلفًا مع مشاكل الإخوة في سوريا – التي تشهد مأساة إنسانية كبيرة -؛ حيث بدأت تركيا 100 ألف مشروع لصنع الفحم الحجري بمشاركة مختلف المنظمات غير الحكومية والخيرية

من أجل دعم هؤلاء الذين بحاجة إلى موارد محدودة في إدلب. في هذا المشروع – الذي يدعمه الرئيس أردوغان وزوجته أمينة أردوغان بـ 77 منزلًا – تم الانتهاء من آلاف المنازل وعرضها على الأشخاص الذين يعيشون هناك، جنبًا إلى جنب مع المرافق الاجتماعية مثل المدارس والمساجد.

بالإضافة إلى كل هذه المساعدات؛ تمارس تركيا دبلوماسية القلب في مجال الإسكان الاجتماعي في هذه المناطق الجغرافية من خلال بناء 100 مسكن دائم مع 1200 ملجأ تابعين للهلال الأحمر في بنغلاديش ومشروع قرية أبو صالح في السودان. ونتيجة لذلك؛ فإن نطاق وانتشار ممارسات تركيا القائمة على دبلوماسية القلب في مجال دبلوماسية الإسكان الاجتماعي لهما أهمية كبيرة من حيث إظهار قوة تركيا كدولة رفاهية اجتماعية.

المصدر: كريتر (نشر هذا التقرير قبل أيام من زلزال 6 شباط/ فبراير 2023)

رابط المقال : https://www.noonpost.com/46461/